The democratic system Is the first incubator of citizenship (Who to create citizen with breeding)

النظام الديمقراطي الحاضنة الأولى للمواطنة (كيفية خلق مواطن بالتربية)

م.م دورين بنيامين هرمز
ماجستير علوم سياسية
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

الملخص

ان ثمة علاقة فيما بين حقوق الإنسان والديمقراطية وبين المواطنة والديمقراطية أكدتها (المادة /6) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 والتي نصت على (تشبع الناشئة بمضمونات الحقوق الإنسانية باعتبار ان تعليم حقوق الإنسان هو أساس كل تربية تسامحيه ومنطلق نحو قيم العدالة والسلم والديمقراطية بين الأفراد والجماعات في إطار المواطنة الصالحة)

ذلك ان الصراع الطبقي لا ينشا في مجتمع أتيحت لإفراده من دون استثناء حرية التعامل والعمل والتعبير وهي من السمات الأساسية للمجتمع الديمقراطي لذلك يهتم المجتمع الديمقراطي بان يربي الفرد تربية مواطنيه منظمة .

ان المجتمع الديمقراطي كنظام تعاوني عادل بين المواطنين يجب ان يضمن لجميع المواطنين حقوقهم وحرياتهم الأساسية لكي يستطيعوا القيام بواجباتهم المطلوبة منهم تجاه مجتمعهم لان فقدان المواطن لحقوقه يفقده صفة المواطنة الحقيقية ، ولان المواطنة هي اللبنة الأولى التي تبنى عليها الديمقراطية ولان نشر الوعي بحقوق وواجبات المواطنة وتثقيف الفرد بكونه مواطن اي كونه ذات حقوقية في علاقته مع الآخرين وفي علاقته مع السلطة هي أهم عناصر بناء الثقافة المساندة للديمقراطية .

لابد ان تكون هناك بنى فكرية صالحة تنهض بالمجتمع وان تجعل من الفرد مواطنا وتكشف للمواطن حقوقا وواجبات حيال الدولة من باب العلاقة السياسية بين الفرد والدولة وإظهار لمركزية هذه العلاقة في وجود الإنسان الاجتماعي ولتجنب الوقوع في الخلط ما بين التربية الوطنية كتربية سياسية بامتياز وبين حقول أخرى من التربية الاجتماعية كالتربية العائلية والبيئية وغيرها ذلك لان مفهوم المواطنة والتربية المواطنية واسع ويمتد على مختلف شؤون الحياة لكن يبقى الحقل السياسي هو المحور والمعيار .

Abstract

There are same relationship between human rights – democracy and citizenship – democracy that indicate in the human right blazoning in the sixth item “gratifying the youth with include of human rights because learn rights is the basic for all lenience breeding and open road to peace , justice and democracy between the citizenship there society in framework of good citizenship” so classist fight not saw in society offer to his citizenship the freedom in work and speak that is the basic of democratic society so its fuss to

breeding individuals patriotic breeding system .
The democratic society as look as cooperating and amount system between the citizenship must to be guaranty rights and freedom of its individuals to making their duties in the society and because the citizenship is the basis to built democratic and civilizing individual that he have rights in dealing with the other and dealing with authority that it's the important element to built the cultural of democracy.
Must be same intellective built awaking the society and make the individual as citizenship and he have rights and duties on the state, he must be careful to don't mix with the citizenship breeding and other kinds of breeding like family breeding and else .finally the principle of citizenship breeding is very wide that covered deferent affairs of life but still the policy field is the arbor and criterion.

المقدمة

ان بناء مجتمع ديمقراطي يتوقف على بعض الأسس والمرتكزات التي تشكل دمقرطة النظام السياسي والتي من ضمنها تربية سليمة للمواطن .

ان المواطنة تبرز في القدرة على ممارسة الحقوق المرتبطة بمشاركة سياسية في إطار نمط ديمقراطي ذلك ان الديمقراطية تتحدد من خلال مشاركة المواطنين في تدبير شؤون مجتمعهم

وان الحديث عن مجتمع المواطنة لا يمكنه ان يتم الا في ظل نظام ديمقراطي يحقق التعددية السياسية مثلما يقر بحقوق الإنسان .

اذا كانت الديمقراطية تعني في طبيعتها حكم الشعب للشعب فان المواطنة تعني تمكين أفراد هذا الشعب من حقوقهم وإدراكهم لواجباتهم تجاه مجتمعهم بشكل يجعل من العلاقة بين مفهومي الديمقراطية والمواطنة علاقة جدلية يصعب معها تصور أحداهما في غياب الأخرى .

فضلا عما ذكر يمكن القول ان المواطنة كنشاط لا تتم بشكل عرضي وإنما بشكل منتظم ومتواصل لأنها جزء من حياتنا اليومية لا نكاد ننتبه لها في اغلب الأحيان ، لذا فان مجتمع المواطنة الحقة يقوم على التربية السليمة للقيم والأخلاق بدءا من الأسرة ثم المدرسة والجامعة لذا فان من بين الأهداف التي من اجلها تكونت المؤسسات التربوية هو إشاعة وعي اجتماعي وثقافي وسياسي بمصطلح المواطنة وهذا الأمر موكول الى التنظيمات الاجتماعية والسياسية.

منهجية البحث

أولا- أهمية البحث

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية الخاصة التي يتمتع بها مفهوم المواطنة الذي يعتبر أساس النظام الديمقراطي ، فطالما ان قلب الديمقراطية يكمن في مشاركة المواطنين في صنع القرارات الحكومية وطالما ان روح الديمقراطية تكمن في مقدرة المواطنين العاديين على محاسبة الحكومة على أعمالهم. فكيف يمكن حماية قلب الديمقراطية بدون تحقيق وفهم المواطنة داخل المجتمع بشكل حقيقي وفعال ؟

ثانيا- مشكلة البحث

إن وفكرة ومفهوم واقع المواطنة من المنظور الديمقراطي هي القضية المهمة حيث لابد من تعميم الثقافة الديمقراطية وثقافة الحقوق سواء تعلق الأمر بالفرد وعلاقته بالدولة او علاقته مع الآخرين إذ لا يمكن ممارسة الديمقراطية بدون إرساء قواعد نظام ديمقراطي يكرس فيه مبدأ المواطنة لأنها (المواطنة) هي الإمكانية لتكريس سيادة القانون والمساواة أمامه و ممارسة الحد الأدنى من الحقوق والإشكالية تكمن في تربية المواطن لان يتصرف كمواطن وتعويد القوى السياسية ان تتبنى فعلا مفهوم المواطنة في ظل النظام الديمقراطي

ثالثا- هدف البحث

يهدف البحث الى بيان المعنى الحقيقي لمفهوم المواطنة والتعرف على الاساس الذي يعتبر الفرد مواطنا في الدولة والحقوق والواجبات المترتبة على المواطنة والعلاقة بين التربية والمواطنة بحيث يتم التوصل الى فهم واضح للمعنى الحقيقي للمواطنة وترسيخها بداخل النفس وهذا الفهم الواضح للمواطنة سيؤدي الى ان يكون هنالك مصالحة مع الذات أولا ومصالحة مع الاخرين ثانيا لتحقيق الانتماء الوطني

رابعا- فرضية البحث

ان مفهوم المواطنة الذي يكون هيئة المواطنين هو أساس العملية ولبنتها الرئيسية ولكن هل يولد الإنسان مواطنا ؟ ومتى يصير مواطنا متفهما ؟ فعلى الرغم من ان المواطنة لا تعتمد على مبادئ عامة وإنها لا تحمل معنا واحدا ثابتا ومتفقا عليه الا أنها تحتوي على مبدأ أساسي وهو الانتماء الذي لا يمكن أن يتحقق بدون تربية المواطنين والتي تكون ضرورية لتحقيق مفهوم ومعنى المواطنة الحقيقية وبدونها يبقى الفرد تابعا وليس مواطن صالح .

خامسا- هيكلية البحث

المبحث الأول- مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي

أولا- نبذة تاريخية عن مفهوم المواطنة (1)

يعتبر تاريخ المواطنة قديما يعود الى زمن الديمقراطية المباشرة الإغريقية التي تعتبر أساس ديمقراطية عالم اليوم ، حيث يرجع أصل استعمال مفهوم المواطنة الى الحضارتين اليونانية والرومانية فقد استعملت ألفاظ (المواطن) civic و(المواطنة) civets في هاتين الحضارتين لتحديد الوضع القانوني والسياسي للفرد اليوناني والإغريقي .

وكانت الديمقراطية اليونانية القديمة مبنية على أساس ان المدينة تحكم من اجل الأكثرية والحرية هي مبدأ الحياة العامة وكانت الحكومة اليونانية في طابعها دولة مدينة وكانت الروابط بين المواطنين وثيقة فيها لدرجة كبيرة بسبب القرابة والصداقة وكانت اغلب تجمعاتهم في السوق كل هذا أدى إلى أن يكون ولاء المواطن اليوناني لدولة المدينة وليس لمجموعة معينة او للعائلة او العشيرة .

لقد كانت صفة المواطن أرثا محصورا في أبناء أثينا من الرجال ولم تكن الإقامة مؤهلا يعتد به لنيل حق المواطنة فقد استثنى من حق المواطنة الغرباء المقيمين والأطفال والنساء العبيد والذين كانوا محرومين من من الحق في المواطنة .

وبالنظر الى طبيعة عمل الديمقراطية المباشرة التي كانت سائدة في المجتمع اليوناني القديم نجد ان المواطنين تمتعوا بحقوق عديدة بشكل متساوي فكان هناك مساواة بين المواطنين الاثينين جميعا في الحق في المشاركة في عمليات الحكم وفي عضوية عدد من الهيئات الحاكمة في المدينة الأثينية وهي جمعية المواطنين و مجلس الخمسمائة والمحاكم. نقلا عن (2):

1- جمعية المواطنين :- التي كانت تمثل السلطة العليا التي تمثل إرادة الشعب وتقوم ببحث مسائل السياسة الداخلية والخارجية واتخاذ القرارات والإشراف على الإدارة والقضاء وكان يحق لكل أثيني تعدى العشرين من عمره وهو سن الأهلية ان يحضر الاجتماع وله حرية الكلام فيها والتعبير عما يجول في خاطره والمناقشة في جدول الأعمال المطروح بكل حرية .

2- مجلس الخمسمائة :- وهو السلطة التنفيذية او الجنة الموجهة ويضع للجمعية جدول أعمالها وينظم ويشرف على العمل الإداري وكان يتألف من خمسمائة عضو يختارهم المواطنون سنويا بالقرعة من أقسام أثينا المختلفة بحسب حجمها ولا يسمح للعضو بالخدمة أكثر من سنتين .

3- المحاكم :- هي هيئة مؤلفة من ستة ألاف من المواطنين يختارون سنويا بالقرعة بالإضافة الى عشرة جنرالات تنتخبهم هيئة المواطنين جميعا لقيادة الجيش والأسطول والإشراف على الدفاع والسياسة الخارجية بصورة عامة ولا يحتلون مناصب مدنية .

- مما تقدم نرى انه على الرغم من قصور مفهوم المواطنة على أبناء أثينا من الرجال واستثناء الفئات الأخرى وعلى الرغم من تغطية مفهوم المواطنة لبعض الجوانب مثل المساواة الاجتماعية مثلا لكن على الرغم من ذلك فقد تحققت المساواة السياسية على قاعدة المواطنة بين من تم اعتبارهم مواطنين حسب مفهوم المواطنة الأثينية ، بمعنى ان المواطنين جميعا لهم الحقوق والواجبات السياسية نفسها والمساواة في تولي الوظائف العامة ولم تكن هذه الحقوق مجرد نظرية بل كانت مطبقة بالفعل على ارض الواقع ولم تكن الوظائف السياسية وفقا على أصحاب الثروات ومالكين الأراضي وأصحاب المكانة الاجتماعية فقد كانت حقا لأبسط مواطن أثيني وعلى الرغم من توفر المساواة السياسية الا ان المساواة الاجتماعية لم تكن متوفرة بين جميع المواطنين في المجتمع الأثيني القديم فكانت هناك طبقات متفاوتة في المجتمع اليوناني هذا بالإضافة الى وجود طبقة العبيد على الرغم من انه لم يكن هناك عزل اجتماعي بين الأحرار والعبيد .(3)

تطور مفهوم المواطنة في ظل الإمبراطورية الرومانية بعد ان كان حقا وراثيا لأبناء روما وذلك بعد صدور مرسوم إمبراطوري في سنة (212) م اذ توسع حق المواطنة بحيث شمل جميع أراضي الإمبراطورية الرومانية وأقطارها الرومانية (4)
وبعد ذلك تراجع مفهوم المواطنة بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية وفي فترة الإقطاع وحتى نهاية العصور الوسطى التي امتدت بين 300- 1300 م ، هذا وكانت المواطنة في أوروبا حقا محصورا لمالكي الأراضي وبحسب الوضع الاجتماعي والسياسي للفرد .

ثانيا – مفهوم المواطنة
لتحديد مفهوم المواطنة يجب ان نشير الى :-
1- تعريف مفهوم المواطنة ومعناها 2-الأسس والمقومات التي تقوم عليها المواطنة
3- كيفية منح المواطنة

1- تعريفات لمفهوم المواطنة ومعناها
مفهوم المواطنة مفهوم قديم نجد تعريفات له في كتابات أرسطو والذي عرفها في القرن الرابع قبل الميلاد من خلال تعريف المواطن بقوله " ان المواطن ليس مواطنا لأنه يعيش في مكان معين فالأجانب المقيمين والعبيد يعيشون في مكان واحد ولذلك أضاف سمة للمواطن حين قال انه أسهم في إقامة العدل ".(5)
ان المواطنة كلمة استحدثت للتعبير بها عند تحديد الوضع القانوني والسياسي للفرد في المجتمع ففي اللغة المواطنة (المنزل الذي تقيم به وهو موطن الإنسان ومحله) حسب ابن منظور في لسان العرب .(6)
والمواطن حسب هذا التعريف هو :الإنسان الذي يستقر في بقعة ارض معينة وينتسب إليها بمعنى مكان الإقامة او الاستقرار او الولادة والتربية

عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة (CITIZENSHIP) بأنها" علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة ، والمواطنة تدل على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من المسؤوليات وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقا سياسية مثل الانتخاب وتولي المناصب العامة ".

عرفت موسوعة الكتاب الدولي المواطنة بأنها :"عضوية كاملة في دولة او في بعض وحدات الحكم وان المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وعليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم ".

وعرفت موسوعة كولير الأمريكية المواطنة بأنها :(أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا).(7)

لم تميز موسوعة الكتاب الدولي وموسوعة كولير الأمريكية بين مصطلح المواطنة ومصطلح الجنسية كما فعلت دائرة المعارف البريطانية فالجنسية هي مرادفة للمواطنة فهي تعطي امتيازات خاصة مثل الحماية خارج الدولة وبطاقة تعريفية للشخص وهوية رسمية له عندما يخرج من حدود بلده
وقد وجد عدد من الكتاب العرب في كلمتي المواطن والمواطنة ضالتهم لنقد كلمات موجودة في التراث العربي ولا تستقيم مع المفاهيم الديمقراطية الحديثة مثال على ذلك كتاب خالد محمد خالد
(مواطنون لا رعايا) وكتاب فهمي هويدي (مواطنون لا ذميون) وأصبحت الكتابات العربية الحديثة بصفة عامة تستعمل المواطنة كمصطلح يفيد المشاركة والمسؤولية والمساواة والكرامة في مجتمع ديمقراطي ذلك لانه يلاحظ ان المعاجم العربية تركز بشكل رئيس على الوطن وليس للمواطنة فيها اي ذكر ، ولكن يمكن انتقاء مفهوم أسمى للمواطن يلتقي مع الإنسان ليكون أكثر شمولية وهو مفهوم المواطنة لتصبح المواطنة إنسانية الإنسان .(8)

وجاء في معجم المجلس الأوربي حول (مصطلحات التربية على المواطنة الديمقراطية) المنجز من طرف (Karen O.ahea) (ان المواطن بصفة عامة يطلق على شخص يعيش مع أشخاص آخرين في مجتمع معين .نقلا عن (9)

من خلال هذه التعريفات نجد ان المواطنة رابطة قانونية بين الفرد ودولته التي يقيم فيها بشكل ثابت ويتمتع بجنسيتها على أساس جملة من الواجبات والحقوق وهي (المواطنة) مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الفرد والدولة وبين الأفراد بعضهم ببعض قائمة على أساس ما يسمى بالحقوق والواجبات وهي التي يحددها القانون الأساسي (الدستور) وبالطبع في ظل نظام ديمقراطي حقيقي . هيئة المواطنين او الشعب هو الذي يقر الدستور باعتباره الوثيقة الأساسية التي بمقتضاها يتم الحكم .

من المفيد ان ندرك انه لا يمكن الاعتماد على مبادئ عامة لتحديد معنى المواطنة بشكل دقيق فهو مفهوم تاريخي شامل يختلف من زمان لأخر ومن مكان ويتأثر بالنضج السياسي والرقي الحضاري للدولة .ان هذا المفهوم تأثر عبر العصور السابقة بالتطورات السياسية والاجتماعية والعقائد المختلفة ونجد ان معنى المواطنة في العصر الأثيني يختلف عن معنى المواطنة في عصر الإقطاع واختلف في العصور اللاحقة من حيث توسع نطاقه ليشمل فئات لم يكن يعترف بمواطنتها سابقا ، كما تطورت أبعادها فأصبحت تضم أبعادا اجتماعية واقتصادية وبيئية بالإضافة الى الأبعاد القانونية والسياسية ، وبالتالي قد تحمل المواطنة أكثر من معنى فقد تحمل معنى تاريخي ديني او معنى عرقي او على أساس الجغرافيا السياسية .

إلا ان ذلك كله لا يعني أبدا من انه لا يوجد محتوى أساسي لمعنى المواطنة فمهما اختلفت المعاني للمفهوم يبقى هناك معنى ثابت وهو الانتماء سواء كان الانتماء إلى الوطن او الموطن الذي يستقر فيه الإنسان او الانتماء الى الأمة .(10)
ويمكن توضيح المصطلحات الواردة في الفقرة أعلاه من حيث القول إن كلمة المواطنة أساسها الموطن إما المواطنية فان أساسها الوطن اما الموطن فهو مكان الإقامة والاستقرار او الولادة والتربية أما الوطن فهو المكان الذي ينتمي إليه الفرد من خلال انتمائه لجماعة هذا الوطن وفي كلتا الحالتين فان الفرد فيهما هو مواطن ومشارك ومنتمي من الناحية الاجتماعية والجغرافية إلا إن مشاركته وانتمائه في الوطن تكون هي الأعمق .(11)
ان عنصر الانتماء هو المعنى الحقيقي لمفهوم المواطنة وبدونه لا قيمة للمواطنة التي تبقى مجرد جنسية تمنح حقوقا وتفرض واجبات ولا تعبر الا عن التابعية ووثيقة سفر لاجتياز الحدود .
على اي حال اذا تحققت المواطنة بمعناها الحقيقي وتوفر عنصر الانتماء وهذا يتحقق بالتربية على المواطنة عندئذ سيؤدي ذلك الى تضامن اجتماعي بين هيئة مواطني الدولة لان الوضع القانوني للمواطنة سيكون عام ينتج عنه مساواة تامة في الحقوق الممنوحة للمواطنين قانونيا ودستوريا ومساواة في الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين وكذلك مساواة في الواجبات المفروضة عليهم ، كما ان الانتماء سوف يحقق السعي المشترك نحو تحقيق المصلحة العامة والخير العام الذي يستهدف كافة المواطنين طالما كان انتماء الفرد نحو دولته وليس لفئة معينة .

2- الأسس والمقومات التي تقوم عليها المواطنة

طالما ان مفهوم المواطنة يقوم على جملة من الحقوق الممنوحة للأفراد وواجبات مفروضة عليهم وطالما ان المعنى الحقيقي للمواطنة يعتمد على انتماء الفرد وولائه للوطن ، تكون المواطنة في مواجهة تنظيم العلاقة على مستويين :-

المستوى الأول – العلاقة القائمة بين الأفراد والدولة

المستوى الثاني – العلاقة القائمة بين الأفراد بعضهم مع البعض الآخر

على هذا يمكن تصنيف أسس المواطنة الى :-

أ- المشاركة في الحكم :-

ان التكلم عن الدولة الديمقراطية يعني ان تعطي هذه الدولة الحق لمواطنيها بالمشاركة في الحكم وعن طريق الممارسة الصحيحة لجملة من المعايير والمتطلبات والتي تعطي الفرصة المناسبة لكل مواطن في إعطاء الرأي والتعبير عن آماله ورغباته والمساهمة في وضع قوانين ومشاريع بخصوص دولته التي ينتمي إليها ، لكن كيف يستطيع المواطن المشاركة في الحكم وكيف يكون مصدر في اتخاذ القرارات المصيرية لدولته ؟

ان الجواب يكون في الدولة الديمقراطية يكون للمواطن حق ممارسة حقوقه السياسية ومن هذا المنطلق يستطيع المواطن ان يمارس هذه الحقوق والتي تتمثل بحق الانتخاب والترشيح وحقه بالعضوية في الأحزاب هذه الحقوق التي تعطي الدافع القوي للمواطن في اكتساب المعلومات والتي تمكنه من اخذ القرار المراد اتخاذه ، إعطائه الحق في الاطلاع على الجداول المقترحة من قبل الدولة والتي من خلالها يوضع القضايا التي يجب مناقشتها هذه المعايير والمتطلبات تشكل المنهج الديمقراطي الذي يستطيع المواطن المشاركة في الحكم وبدون هذه الفاعلية وهذه المشاركة تصبح المواطنة شكلية لا أساس لها وغير منطقية التطبيق.(12)

ب- المساواة بين كافة المواطنين:-

الدولة الديمقراطية تحقق المساواة بين كافة المواطنين على اعتبار ان المواطنين يتمتعون بجنسية الدولة التي ينتمون إليها ويقيمون فيها بشكل دائم وعلى أساس أنهم متساويين في الحقوق والواجبات كذلك المساواة أمام القانون بدون الأخذ بالوضع الاجتماعي والمركز الاقتصادي او التمييز في الدين او العرق او غيرها من الاعتبارات .(13)

بناءا على ذلك نجد ان مفهوم المواطنة مرتبط بشكل وثيق بالأساسين أعلاه لان تحققهما يعني تحقق المواطنة بمعناها الانتماء والولاء الى الوطن والتفاعل الايجابي مع المواطنين الآخرين في دولته ولكي يضمن المواطن توافر هذين الأساسين لابد ان ينص عليهما في دستور ديمقراطي مرتكز على المبادئ الديمقراطية وقائم على أساس ان الشعب مصدر السلطات وسيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه .

اما مقومات المواطنة فهي :-

ان المواطنة ليست وضعية جاهزة يمكن تجليها بصورة آلية عندما تتحقق الرغبة في ذلك وإنما هي صيرورة تاريخية وديناميكية مستمرة وهي ممارسة في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد وفي إطار مؤسسات واليات تضمن ترجمة مفهوم المواطنة على ارض الواقع وإذا افترضنا اختلاف الثقافات والحضارات ومستوى النضج السياسي الا انه من الثابت توافر مجموعة من المقومات والمكونات الأساسية المشتركة والتي لا مجال للحديث عن المواطنة بدونها وهي :-

1- الولاء للوطن : - يقصد بالولاء الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه وتسمو هذه الرابطة عن العلاقات القبلية والعشائرية والحزبية ولا خضوع فيها الا للقانون وهذه الرابطة لا تنحصر بالمشاعر الوجدانية والعواطف بل في إدراك المواطن بان هناك التزامات وواجبات نحو الوطن ولا تتحقق المواطنة الا بالتقيد الطوعي بها من جانب أخر إن صفة المواطن لا تتبلور كفرد له حقوق وعليه واجبات بمجرد وجود مجموعة من القوانين والمؤسسات التي تتيح للمواطن التمتع بحقوقه والدفاع عنها وإنما كذلك بتشبع المواطن بقيم المواطنة وثقافة القانون التي تحكم الاحتكام الى مقتضياته هو الوسيلة الوحيدة للتمتع بالحقوق وحمايتها من الخرق.

كما يمكن التعبير عن الولاء للوطن هو شعور كل مواطن بأنه معني بخدمة وطنه والعمل على تنميته والرفع من شانه وحماية مقوماته الدينية والثقافية واللغوية والحضارية واحترام وحقوق وحريات الآخرين والتضامن مع المواطنين الآخرين في مواجهة الأخطار والطوارئ التي قد تهدد الوطن في أي وقت .

فضلا عن هذا ان الولاء للوطن لا ينحصر في المواطنين المقيمين داخل حدود الوطن الواحد وإنما يبقى في وجدان وسلوك المواطنين اللذين أجبرتهم الظروف لمغادرة البلد والعيش في الخارج لان مغادرة الوطن لا تعني التحلل من الالتزامات والمسؤوليات التي تفرضها المواطنة وتبقى لصيقة بالمواطن مهما ذهب وحتى لو اكتسب جنسية دولة أخرى. (14)

2- حكم القانون:- وهو من المقومات الرئيسية لإرساء أسس الدولة الديمقراطية وركيزة لتعزيز المواطنة فقد بدأت الدولة القومية في أوروبا تهتم بإصدار القوانين العامة التي تنظم العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكان من نتائج هذا التنظيم ولادة حكم القانون في دائرة الحضارة الأوربية وفيها تمكن الضعيف من العيش الى جانب القوي ومع التطور القانوني وبفضل تزايد المشاركة السياسية انتشرت فكرة (العقد الاجتماعي) و(الحكم الدستوري) وتحول الدولة الى مؤسسة منفصلة عن شخص من يحكمها تتقاسم السلطة فيها ثلاث سلطات (تشريعية – تنفيذية – قضائية) أما ما يطلب من الدول العربية هو ايلاء مبدأ المواطنة الاهتمام الكافي وجعلها القضية الجوهرية في جدول الأعمال لان من مقومات المواطنة هي تعزيز معاملة كل اللذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاء في المجتمع على قدم المساواة وعلى القانون ان يحمي ويعزز كرامة واستقلال الأفراد وان يقدم الضمانات القانونية لمنع إي تعدي على الحقوق المدنية والسياسية لمواطني الدولة (15)

3- احترام القيم العامة :- يعني ان يراعي الفرد (المواطن) القيم السائدة في المجتمع وبتمثلها في سلوكه الخاص والعام ، اي إن يتخلق بالصفات الحميدة التي يتطلبها التعامل الايجابي من أبناء الوطن ومنها الأمانة وعدم استغلال المنصب لإغراض شخصية والإخلاص في العمل وإتقانه .

تتوج هذه المكونات في المشاركة المجتمعية التي تجسد الجوهر الحقيقي للمواطنة ولعل من ابرز هذه المشاركات الأعمال التطوعية /الإرادية والإسهام في الحياة السياسية (الترشيح والانتخاب) والمشاركة الفعالة في كل ما يخدم الوطن.(16)

4-في كيف تمنح المواطنة

تختلف عملية منح المواطنة من دولة إلى أخرى بحسب القانون او الدستور المعمول به داخل الدولة ، فهناك عدة أسس لمنح المواطنة أهمها ما يلي :- نقلا عن(17)

1- قرابة الدم او ما يسمى بقانون الدم الذي يعطي حق المواطنة للفرد بناءا على مواطنة والديه فهو حق وراثي.
2- مكان الولادة او ما يسمى بقانون الأرض وهو الذي يعطي حق المواطنة للفرد بحسب مكان ولادته بغض النظر عن مواطنة الوالدين .
3- اكتساب المواطنة بالهجرة او ما يسمى بقانون الهجرة والذي تعتمده العديد من الدول فيحصل الفرد على مواطنة هذه الدولة التي يهاجر إليها إذا توفرت فيه شروط الهجرة المطلوبة وتمت الموافقة عليه من قبل الدولة .

ثالثا- الحقوق الأساسية للمواطنة الديمقراطية :

يترتب على المواطنة الديمقراطية ثلاثة أنواع رئيسية من الحقوق والواجبات التي يجب ان يتمتع بها جميع مواطني الدولة دونما من أي نوع ولاسيما التميز بسب العنصر ، اللون ، الجنس أو اللغة وهذه الحقوق هي :

1- الحقوق المدنية :

هي مجموعة من الحقوق تتمثل في حق المواطن في الحياة وعدم إخضاعه للتعذيب او العقوبة القاسية او استرقاقه والاعتراف بحرية كل مواطن طالما لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية الآخرين ، وحق كل مواطن في الملكية الخاصة وحقه في الأمان على شخصه وحرية التنقل، وحقه في المساواة أمام القانون وعدم التدخل في خصوصيته او شؤون أسرته او بيته ، ضمان حرية الفكر والدين وحرية التعبير عن الآراء وفق القانون ....إلى غير ذلك من الحقوق .(18)

2- الحقوق السياسية:
وهي حق المواطن في الانتخابات في السلطة التشريعية والسلطات المحلية وكذلك حق كل مواطن بالعضوية في الأحزاب وتنظيم حركات وجمعيات ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة والحق في التجمع السلمي.

3- الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية
تتمثل الحقوق الاقتصادية بحق كل مواطن في العمل في ظروف منصفة وحقه في تشكيل النقابات والانضمام إليها وحقه في الإضراب ، أما الحقوق الاجتماعية تتمثل في حق المواطن في الرعاية الصحية وحقه في ادني الحدود بالرفاه الاجتماعي والحق في الغذاء الكافي ....الخ.
أما الحقوق الثقافية تتمثل بحق كل مواطن في التعلم والتثقف.(19)

ما ذكر أعلاه من حقوق للمواطن هي واجبات الدولة تجاهه والتي تمنح لهم من خلال مواطنتهم وعليه يترتب على المواطنين من واجبات اتجاه دولتهم .

رابعا- الواجبات الأساسية للمواطنة الديمقراطية :
تعتبر الواجبات المترتبة على المواطنة نتيجة منطقية وأمرا مقبولا في ظل نظام ديمقراطي حقيقي يوفر الحقوق والحريات الأساسية المترتبة لجميع المواطنين بشكل متساوي ، مقابل هذه الحقوق تظهر هذه الواجبات التي يجب ان يؤديها المواطنين أيضا بشكل متساوي بين الجميع وبدون تميز لأي سبب من الأسباب التي تم ذكرها سابقا فهي علاقة تبادلية والهدف منها هو مصلحة الفرد والدولة وتحسين الأوضاع في المجتمع وتطويره في المجتمع نحو الأفضل وهذه الواجبات قد ينص عليها القانون وبالتالي تتحدد بشكل رسمي وقد تكون هذه الواجبات مفهوما ضمنيا للمواطن فيلتزم بها وهذه الواجبات هي :-

1- واجب دفع الضرائب للدولة :
يقع على المواطن واجب دفع الضرائب ليكون بهذا الواجب مساهما في اقتصاد الدولة وبالتأكيد إن هذا الدعم في النهاية يعود إليه على شكل خدمات وحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية .

2- واجب إطاعة القوانين:
طالما إن القوانين تشرع عن طريق السلطة التي تقرها الشعب والمخولة بذلك قانونا وطالما إن هذه القوانين ستطبق على الجميع بشكل متساوي بدون تميز إذن الأمر الطبيعي أن يقوم المواطن باحترام هذه القوانين التي تحقق بدورها الأمن والنظام والحماية المطلوبة وستؤدي إطاعة القوانين إلى تحقيق المساواة والديمقراطية وتحقيق التكافل الاجتماعي بين جميع المواطنين في الدولة .

3- واجب الدفاع عن الدولة :
أي ما يسمى بواجب الخدمة العسكرية او خدمة العلم لأنه واجب مطلوب من كل كمواطن إذا طلب منه التجنيد وهو بهذا الواجب يشارك بالدفاع عن وطنه ومواطنيه في حالات النزاع او الحرب وهو واجب منطقي لأنه سيدافع عن دولة حققت له مواطنته من خلال ما وفرت له من حقوق وحريات وخدمات وسمحت له بالمشاركة في الحكم بالإضافة الى الشعور بالإنصاف من خلال تحقيق مبدأ المساواة بين أفراد شعبه مما يشكل بداخله ما يسمى بالانتماء الوطني .(20)

المبحث الثاني – التربية وعلاقتها بتحقيق المواطنة

أولا- تعريف التربية المواطنية :
من هو الفرد الذي نطبق عليه التربية على المواطنة انه الفرد المواطن او الإنسان الذي يستقر بشكل ثابت في بقعة ارض معينة وينتسب وينتمي إليها .(21)

أما التربية المواطنية فهي مجموعة مواد ونشاطات من شانها ان تغذي الوعي الوطني والالتزام الوطني بطبيعة مضمونها وموضعها وتشكيل المواطن وتنميته انطلاقا من تصور فلسفي معين لماهية المواطن ومن واقع التجربة في حياة الجماعة الوطنية ووجودها السياسي .

التربية المواطنية انطلاقا من هذا التعريف مدارها المواطن واهتمامها الأساسي به لأنها تريد من خلالها تكوين المواطنية تكوين المواطن وإعداده وتنميته من حيث وعيه والتزامه وعمله الوطني وذلك من خلال مضمون مجموعة مواد ونشاطات ، أي إن الفرد لا يصبح مواطنا بدون هذه التربية لأنها (التربية المواطنية) تفتح مدارك تفكير المواطن وتؤدي إلى خلق روح الانتماء الوطني بداخله وهي روح المواطنة وجوهرها وان ذلك لن يحدث إذا لم تكن هذه التربية مصوبه نحو هدفها الأساسي وهو المواطن .(22)

ثانيا- شروط المواطنة والياتها

هل يولد الإنسان مواطنا ؟ إذا كان هذا التساؤل صحيحا فكيف يمكن للفرد ان يصبح مواطنا مستنيرا إذا لم يفهم معنى المواطنة ، ولم يعرف ما له وما عليه من حقوق وواجبات ولو افترضنا جدلا بأنه عرف ما له وما عليه فما هو تفسير ان هذا المواطن لا يطالب بحقوقه ويتهرب من واجباته ؟

إن هناك فرقا كبيرا وفجوة كبيرة بين العلم بالشيء وتطبيقه على ارض الواقع فلا يكفي على الإطلاق ان يعرف المواطنين مبادئ المواطنة ومعناها الحقيقي وما يترتب عليها من حقوق وواجبات بل أيضا يجب ان يقوم هؤلاء المواطنون بالممارسة العملية بالفعل على ارض الواقع لمعنى المواطنة وهذا يجب ان يكون بشكل جماعي باهتمام الجميع فلماذا لم يحصل ذلك بالرغم من وجود المعرفة اذا كانت قد وجدت أصلا ؟

كما يمكن القول ان عنصر الانتماء الوطني لم يتحقق بعد ، فهذا المواطن الذي تكونت لديه المعرفة والدراية بماهية المواطنة لم يتكون لديه عنصر الانتماء ليدفعه للمطالبة بحقوقه وأداء التزاماته اتجاه دولته فهذا الشعور الذي يجب ان يزرع بداخل المواطن لم يزرع وبالتالي لم يتحقق الانتماء ولكن لماذا لم يتحقق ؟

ذلك لان هذا المواطن لم يعد ولم يشكل ولم يغذ وعيه والتزمه عمله الوطني بمجموعة مواد ونشاطات تهدف الى تنمية وتحقيق شعور المواطنة بداخله وهذا ما يطلق عليه التربية المواطنية .

التساؤل الأخر هو ما الذي يؤكد بان التربية هي التي تخلق هذا الشعور بالانتماء الوطني ؟

للإجابة على هذا السؤال يكون بشرح الأسس التي تقوم عليها وظيفة التربية الفعلية فالوظيفة الفعلية للتربية تقوم على أساسين هما:

1- تحقيق المعرفة لدى الفرد المتعلم :

من كتاب (التربية والديمقراطية) للدكتور رجا بهلول اذ يقول " إن كل مجتمع يسعى جاهدا لإعادة خلق للنفس في كل عضو جديد ينضم إليه، وليس هناك أفضل من التربية ".نقلا عن (23)

هذا العضو الجديد يتم إعادة خلق نفسه من قبل المجتمع من خلال هذه المعارف والقيم التي سيتم إيصالها لهذا العضو من خلال عملية التربية اي بمعنى تحقيق الجانب المعرفي لدى الفرد المنتسب لهذا المجتمع او لهذه الدولة .

التربية بمفهومها الوظيفي تسعى لتحقيق هذا الجانب لدى الأفراد في داخل المجتمع ولكن ما المقصود بالمعرفة ؟ هنا يميز الدكتور رجا بهلول بين المعارف والقيم فيعرف مصطلح المعارف بأنه (مجموع المفاهيم والمعتقدات التي يحاول الناس من خلالها فهم أنفسهم والعالم المحيط بهم وتشتمل على النظريات العلمية والمعتقدات الدينية والفلسفية وهذا ما يطلق عليه أحيانا الحس السليم).(24)

ان المهم في عملية فهم وإدراك المعارف ليس بالضرورة المشاركة العاطفية بقدر ما هو الإدراك العقلي بشكل مجرد عن اي عاطفة وهذا ما يميز المعارف عن القيم التي لابد ان يرافقها مشاركة عاطفية وتعتبر ضرورية ،من جهة أخرى اذا كان التعلق العاطفي يوجد لدى الإنسان بالفطرة فان الوعي بمقومات المواطنة وما يتبعه من إحساس بالمسؤولية والتزام بالواجبات نحو الوطن يكتسب بالتعليم والتأهيل عن طريق الأسرة ، المدرسة ، وسائل الإعلام والثقافة والمجتمع وإذا كانت كل هذه القنوات تتكامل أدوارها في إشباع الأجيال بقيم المواطنة فان النتائج لابد وان تكون ملموسة في تسريع وتيرة ارتقاء المجتمع وتحضره . في ضوء أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل المعتمدة سنة(1989) فان الطفل الذي يدخل المدرسة لا يمكن النظر إليه كمجرد تلميذ

ينبغي إعداده لكي يكون مواطنا في المستقبل فهو مواطن في الأصل وتربيته على المواطنة تعني تحضيره للمشاركة الفاعلة في خدمة الوطن وتزويده بالمعارف والمهارات والقيم التي تؤهله لتحمل المسؤوليات في المجالات السياسية والاجتماعية والبيئية وغيرها .(25)
هذا ويحدد المكتب الدولي للتربية (B.I.E) أربعة أبعاد للتربية على المواطنة وهي(26)

- حقوق الإنسان : كونية حقوق الإنسان والمساواة في الكرامة والانتماء الى المجتمع
- الديمقراطية: إعداد الفرد للحياة السياسية والمدنية
- التنمية: إكساب اليافعين والشباب الكفاءات والمؤهلات الضرورية لمواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية
- السلام: إعطاء بعض المعاني لهذا المصطلح كنتيجة ان المواطنة مستمدة من حقوق الإنسان والتي لها علاقة وثيقة بالسلام .

ويمكن طرح التساؤل التالي، هل المواطنة من ضمن المعارف أم القيم؟

ان النظرية الديمقراطية تعتبر من المعارف وكنتيجة منطقية تكون المواطنة من هذا التصنيف كون المواطنة المبدأ الأساسي لهذه النظرية الديمقراطية وهل ان التربية على المواطنة تتحقق بمجرد وصول هذه المعارف والقيم الى المتعلم ؟الجواب لا لان هناك شعور ما يجب ان يتكون لدى الفرد المتعلم ليتكون لديه الانتماء الوطني وهو المعنى الحقيقي للمواطنة وأساس تحقيقها .

2- خلق الرغبة والشعور في نفس الفرد المتعلم :

يعرف أفلاطون التربية في كتابه القوانين بأنها "ذلك التدريب الذي يمنح للقدرات الطبيعية للفضيلة في الأطفال وذلك بواسطة غرس العادات المناسبة عندهم وهذا ما ندعوه تربية بحق ".(27)

ان غرس العادات المناسبة عند الأفراد مثل بلورة مفاهيم وأبعاد المواطنة ومنها الهوية والانتماء والحرية والمشاركة السياسية في صورة سلوكيات يدرب عليها المواطنون فضلا عن التوجيه خاصة في المؤسسات التعليمية بالارتباط بالوطن والأرض والاحتكام الى قيم الولاء والجماعة والالتزام والديمقراطية لتبقى بداخلهم وهذا ما يسمى بالشعور الداخلي العميق

المزروع بداخل النفس والذي يبقى بداخل روح الفرد طالما لا يزال فيه عرق ينبض بالحياة فهذه هي روح الوظيفة التربوية التي تقوم بخلق هذا الشعور في نفس الفرد المتعلم ومع هذا الشعور وما تلقاه من معرفة تتحقق الوظيفة الفعلية للتربية ويتحقق الانتماء .

إذن ان الوظيفة الفعلية للتربية تقوم على هذين الأساسين وبالمقابل وبما ان التربية على المواطنة هي جزء من التربية بشكل عام فان وظيفة التربية المواطنية الفعلية تقوم أيضا على هذين الأساسين فالمطلوب من التربية المواطنية ان تقوم بإيصال وتحقيق المعرفة الخاصة بالمواطنة لدى الأفراد ومطلوب منها ان تخلق الشعور في نفوس الأفراد فبهذه المعرفة وبهذا الشعور يتولد عنصر الانتماء الوطني لدى الأفراد وهو المعنى الحقيقي للمواطنة ، وبذلك فقط نستطيع ان نقول ان وظيفة التربية المواطنية الفعلية قد تحققت ومن خلالها تحقق مفهوم المواطنة على ارض الواقع .

نستخلص مما ذكر إن التربية مهمة لتحقيق مفهوم المواطنة على ارض الواقع في ظل نظام ديمقراطي ، وهي ما تسمى بالتربية المواطنية لأنها تقوم بإيصال المعرفة للأفراد حول مفهوم المواطنة ومعناها الحقيقي وما يترتب عليها من حقوق وواجبات للأفراد وللدولة وكل ما يتعلق بهذا المفهوم ، كما تقوم التربية بغرس ذلك الشعور في داخل نفس الفرد المتلقي للمعرفة الخاصة بالمواطنة مما يشكل بداخل الفرد المتعلم عنصر الانتماء الوطني وهذا الأخير هو المعنى الحقيقي للمواطنة والذي يؤدي إلى تطبيقها بكل تأكيد على ارض الواقع فهي نتيجة منطقية ، لذلك صحيح ان الإنسان يولد وهو يتمتع بمواطنة دولته أي بجنسيتها إلا انه لا يصبح مواطنا مستنيرا حقيقيا بدون هذه التربية المواطنية وهذه التربية هي التي تهيئ وتعد الفرد لتمكنه من الاندماج في النظام السياسي وهي الوسيلة التي من خلالها يتمكن المجتمع من ان يستمر في الوجود .(28)

ثالثا- شروط التربية المواطنية :
يقول أرسطو " لكل نظام نمط حكم محدد من الشخصية يتكون على أساسه في الأصل، ويقوم هذا النمط المحدد بالمحافظة على ذلك النظام. فالشخصية الديمقراطية تخلق النظام الديمقراطي وفي كل الأحوال كلما كانت الشخصية أفضل كان النظام أفضل "(29)

الأفراد هم محور الشخصية التي يتكلم عنها أرسطو والتربية كما تكلمنا عنها سابقا هي التي يعد الأفراد وتقوم بتهيئتهم وإيصال المعارف والقيم إليهم وبالتالي فالتربية هي التي تخلق هذه الشخصية التي تحدث عنها أرسطو وهي التي تشكلها فقد تكون شخصية ديمقراطية او شخصية ديكتاتورية او شخصية تحترم المواطنة وبالتالي تخلق نظاما يحترم المواطنة والعكس صحيح ، كل ذلك بحسب التربية لذلك يجب ان نحدد شروط التربية المواطنية الفعلية بحيث تؤدي بالضرورة الى تشكيل شخصية أفضل ليتكون لدينا نظام حكم أفضل يحترم المواطنة ويقوم بتحقيقها على ارض الواقع .
وهذه الشروط تتمثل بمجموعة من الأفكار وهي :

1- ان تعمل التربية المواطنية على تغليب الانتماء إلى الوطن دون أي انتماء سياسي أخر :

ان هذا الشرط يتوقف على مدى وطنية الدولة لكي يكون معنى التربية المواطنية باتجاه الدولة وتصب فيها يجب ان يكون المواطن والوطن هو اهتمامها الأول وكانت تستطيع بالفعل ان تعامل أعضائها كجماعة مواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات وقادرة على تطبيق المواطنة على أصولها فيجب أن تكون هذه التربية المواطنية تصب على الانتماء او الولاء لسلطة الدولة نفسها وهذا ما شاهدناه قديما في المدينة الأثينية حيث كان انتماء المواطنين اليونانيين فيها موجها لدولة المدينة لأنها بالفعل كانت تعاملهم كجماعة مواطنين وبالتالي كان الأمر طبيعيا ان نجد هذا الولاء والانتماء من المواطن الأثيني لدولة المدينة وليس سواها .
أما إذا كانت الدولة تعامل أعضائها كجماعة عبيد او لم تكن تعترف بمواطنيتهم المتساوية فبالتأكيد ان هذا الانتماء المطلوب من التربية المواطنية لن يكون متجها الى الدولة بل سيكون متجها لمطالبة الدولة بان تعاملهم كمواطنين .

2- على التربية المواطنية ان تنظر الى أعضاء الدولة على أساس أنهم كائنات عاقلة وحرة :

إن الإنسان كما يقول د. رجا بهلول ليس مجرد جسد ولا المجتمع مجرد مجموعة من
الأجساد .
فهو يمتلك عقلا يستطيع من خلاله تحديد ومعرفة المصلحة العامة والالتزام بالقوانين والتفكير بالحقوق وتحمل المسؤوليات وعليه فانه من المفروض أن يكون نظام الحقوق والواجبات التي تربط المواطنين بالدولة والدولة بالمواطنين من صنع هؤلاء المواطنين العقلاء الذين يتمتعون بإرادة حرة .(30)
التربية المواطنية بما إنها تتعامل مع أفراد عقلاء وأحرار فالمطلوب منها أن تربي الأفراد على تحمل المسؤولية السياسية والمشاركة في بناء نظام الحقوق والواجبات المتبادلة بين الدولة وأعضائها وبالتالي على التربية المواطنية ان تنمي روح المسؤولية والمشاركة المطلوبة .

3- على التربية المواطنية أن تنظر إلى جميع أعضاء الدولة على أساس إنهم متساوين أمام القانون :
في حال تحديد من هو المواطن يكون من واجب الدولة التعامل مع هؤلاء المواطنين على أساس المساواة بينهم أمام القانون لان ذلك يحقق العدل ويحقق وحدة الجماعة الوطنية فعندما يكون هناك قانون واحد يخضع له جميع المواطنين بدون التميز فيما بينهم على أساس الوضع السياسي والوضع الاجتماعي او المركز الاقتصادي او بسبب العرق او الدين او الجنس وغيرها .
وذلك يعني إن هناك عدلا قد تحقق لجميع أطياف الشعب وطبقاته.وإنهم يخضعون لنفس القانون ومتساوين أمامه فهم بذلك مشتركين في حياة قانونية واحدة تؤدي بالضرورة الى وحدة حياتهم الوطنية وبالتالي الى إزالة او تخفيف الفوارق الموجودة بين المواطنين بسبب الوضع السياسي او الاجتماعي او غير ذلك طالما ان هذه المساواة مستمدة أصلا من المساواة في الكرامة الإنسانية .

4- على التربية الوطنية ان تتحدد كتربية بنطاق الخير المشترك للمواطنين :
ان فكرة الخير المشترك تختلف باختلاف التصورات والمذاهب والمعتقدات وتختلف كذلك من مكان وزمان لآخر لكن بصورة عامة يمكن القول عن الخير المشترك انه يعني خير الشعب داخل مجالات مختلفة من القرار الجماعي مثل الأمن ، العمل ، الرفاه المعيشي وغيرها .(31)
إذن التربية المواطنية لابد أن يتحدد إطارها كعملية تربوية بالخير المشترك للمواطنين ذلك الخير والمصالح التي نشترك بها مع الآخرين وبهذا الإطار يتم تهيئة المواطن وتحقيق الفهم المستنير للخير المشترك الذي يعتبر أساسا لمعنى الخير المشترك.

5- على التربية المواطنية أن تهتم بشكل متوازن بحقوق المواطن من جهة وبواجباته من جهة أخرى :
اذ ان المواطنة تقوم بالأساس على رابطة تبادلية بين حقوق المواطنين التي تعتبر واجبات على الدولة وبين حقوق الدولة التي تعتبر واجبات على المواطنين فلا يجوز ان تطغي حقوق طرف على الآخر لان ذلك يؤدي إلى الإخلال بهذه الرابطة التي تعد أساس المواطنة وبدونها يسقط مفهوم المواطنة وبالتالي يجب على التربية المواطنية أن يكون اهتمامها متوازنا بين الحقوق والواجبات لتبقى هذه الرابطة المتبادلة وثيقة ومن ثم يتحقق مفهوم المواطنة .

6- على التربية المواطنية ان تقوم بتطوير محتوى نظام الحقوق والواجبات المتبادلة بين المواطنين والدولة بشكل مستمر :
ان المفاهيم والمبادئ والأفكار متغيرة لان الناس في تغير مستمر لابد ان تقوم التربية المواطنية بمراجعة دائمة او دورية للحقوق والواجبات التي تتعلق بالمواطنين وبالدولة وتغير ما ينبغي تغيره وتطوير وتوسيع ما يلزم منها بذلك كما يقول ناصيف نصار يتعمق وعي المواطنين بوحدة الحياة والمصير التي تجمعهم في دولتهم وبواسطتها (32)

بقي الإشارة أخيرا بعد شرح الشروط الأساسية التي يجب ان تراعيها التربية المواطنية إلى كل ما يتعلق بدور المؤسسات التربوية التي ستقوم بعملية التربية المواطنية اذ يقع على عاتق كل مؤسسة تربوية ان تقوم بوظيفتها بشكل متكامل مع المؤسسة الأخرى ضمن إطار هذه الأفكار الفلسفية التي تم شرحها . ان عملية صهر آراء المواطن وأفكاره ومعتقداته تتم من خلال هذه المؤسسات التربوية التي تتمثل بالأسرة والمدرسة والمؤسسة الدينية وكذلك وسائل الإعلام وبالتالي يجب ان تكون عملية الصهر هذه متوافقة ومبادئ المواطنة ومعناها الحقيقي وما يترتب عليها بدون قيود قد تفرض على هذه التربية المواطنية .

الخاتمة

ان المجتمع الديمقراطي يجب ان يعتمد على مفهوم يضمن لجميع المواطنين الحقوق والحريات الأساسية كحالة لشعورهم بالأمن والاعتراف المسالم والمشترك بهم إذا أرادت الدولة بناء المواطنة الصالحة التي يتساوى فيها الأفراد / المواطنون بغض النظر عن الدين والمذهب والعرق .
ان الحد الأدنى لاعتبار دولة ما مراعية لمبدأ المواطنة من عدمه يتمثل بوجود شروط هي :

1- زوال وجود مظاهر حكم الفرد او القلة واعتبار الشعب مصدر السلطات
2- اعتبار جميع أفراد الدولة ممن يحملون جنسيتها مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات
3- تتأتى أهمية المواطنة من أنها أصبحت مطلبا وطنيا وذو أولوية في اهتمام اي دولة
4- ضمان الحرية العامة وحقوق الإنسان لضمان المواطنة في المجتمع

في ضوء هذه الشروط تبدو الحاجة ملحة للتربية المواطنية التي تركز على الانتماء الحقيقي والمواطنة الحقيقية وليس للنظام السياسي دون غيره لان الانتماء والمواطنة هما العاملان الأساسيان في تماسك الوطن ولان المواطنة تعتبر حالة تعاقدية بين المواطن والنظام السياسي وتختلف من نظام لآخر حيث يمكن للمواطن

تصحيح النظام السياسي ان لم يكن ديمقراطيا ولتحقيق أسس النظام الديمقراطي لابد من تعميق الشعور بالمواطنة من خلال نبذ كل أشكال التميز بين أبناء الشعب وتحقيق العدالة للجميع وار ساء مبدأ الولاء للوطن .
ومن اجل تعميق موضوع التربية المواطنية يجب عدم استثناء اي مؤسسة رسمية او غير رسمية لتفعيل هذا المبدأ والعمل على استمرار ودوام هذه العملية من خلال تضافر وتنسيق الجهود من مختلف الجهات .
ان تحقيق المواطنة الحقيقية المطلوبة في ظل نظام يوصف بأنه بالفعل نظام ديمقراطي يحترم المواطنة لان الديمقراطية لا تعني في أبعادها الاجتماعية والسياسية ان تصل إلى حد الفوضى التي تضعف تماسك النظام العام بل تكون ديمقراطية منظمة ومنضبطة وهادفة تعترف بحقوق الأفراد كمواطنين فاعلين لان المضمون الديمقراطي هو مضمون شامل متكامل بأبعاده (الاجتماعية والفكرية والسياسية والاقتصادية) بالنظر الى ان هذه الأبعاد انظمه فرعية في إطار النظام الاجتماعي – السياسي ولكي يكون هذه النظام ذو طبيعة ديمقراطية فلابد ان يمارس الديمقراطية وفق أسس سليمة ومبادئ ثابتة تتيح لكل فرد مواطن ان يمارس دوره في بناء المجتمع الديمقراطي .
واستنادا الى هذه الأبعاد فان البراهين التالية تثبت ان التربية ضرورة منطقية لتكوين الإدراك الكافي للديمقراطية ولإثبات علاقة الديمقراطية بالمواطنة من جهة أخرى :

1- الشرط الضروري للديمقراطية ان تكون قادرة على تطوير الحكم في فترات قياسية عبر جهود الغالبية العظمى من الجماهير .
2- ان قرار الممارسة الذي يعد شرطا للمشاركة في العمليات الديمقراطية هو قرار منطقي وأخلاقي فالمواطنة تحتاج الى تربية كافية لأدراك أنها تواجه عملية الاختيار ودلالاته.
3- لكي يصنع هذا القرار بأسلوب مسئول يجب ان تتواءم المواطنة مع اتخاذ الخيارات من النوع الأخلاقي فمفهوم الديمقراطية يستلزم مجتمعا من وكلاء / فاعلين أخلاقيا .

لذا لابد من عمل :

1- ترسيخ وتنمية الثقافة الوطنية بين ميادين المجتمع
2- تعميق مسالة الإحساس بالمسؤولية الفردية او الجماعية تجاه الآخرين يعمق روح المواطنة للفرد تجاه الآخرين والدولة وهذه تخلق بتمدن المجتمع ووصفه بالديمقراطية
3- تجسيد مفهوم المواطنة في الواقع على أساس التربية التي تخلق من كل نواة تربوية تبدأ من الأسرة إلى المؤسسات الرسمية العامة.
4- أن يكون هنالك المزيد من المقومات والتوجه نحو ثقافة سياسية لترسيخ مبدأ المواطنة في المجتمعات العربية
5- على الدول العربية (حصرا) التوجه نحو تثقيف شعوبها بضرورة تحقيق الاندماج الوطني والانتماء
6- إقامة نظام ديمقراطي غير منقوص في الحقوق والحريات العامة والواجبات

المصادر

1- هايل عبد المولى طشطوش، مبادئ أساسية في العلوم السياسية ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006 ، ص27-28
2- روبرت دال ، الديمقراطية ونقادها ، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، ص 187
3- هايل عبد المولى طشطوش ، مصدر سابق ،ص 29
4- نبيل صالح ، ما هي المواطنة ، ص 17
5- عيسى الشماس ، المجتمع المدني (المواطنة والديمقراطية) ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، سلسلة دراسات (18) ، دمشق ، 2008 ، ص39
6- هيثم مناع ، المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي ،ص5
7- علي خليفة الكواري ، المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 264، 2001، ص40
8- عيسى الشماس، مصدر سابق ذكره ، ص44

9- معجم مصطلحات التربية على المواطنة والديمقراطية، عن موقع المجلس الإداري على شبكة الانترنت نقلا عن الموقع: http/www.elalami.net/index.php?option=com
10- فادية الفقير ، نساء ديمقراطيات بدون ديمقراطية (النسوية والديمقراطية والمواطنة) ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 271 ، 2001 ، ص 29
11- خالد الحروب، المواطنة في الفكر القومي العربي من (الفرد القومي) إلى (الفرد المواطن)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 264، 2001
12- مجلة الحوار المتمدن، العدد 1495، 2006
13- محمد الدجاني – منذر الدجاني ، المدخل الى النظام السياسي الأردني ، ص 266
14- علي خليفة الكواري ، مصدر سابق ، ص 115
15- المصدر السابق ذكره ، ص 119
16- عيسى الشماس، مصدر سابق ، ص 44
17- محمد الدجاني – منذر الدجاني ، السياسة نظريات ومفاهيم ،جامعة القدس ، 2000، ص195
18- (*) انظر المواد (2- 4-5-7-12) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 نقلا عن الموقع : http/www.wikipidia.org.wiki
19- http/www.wikipidia.org.wiki
20- المصدر نفسه.
21- ريا سامي سعيد الصفار، دور الموطن في الجنسية (دراسة مقارنة)، رسالة قدمت إلى مجلس كلية القانون جامعة الموصل لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، 2005، ص 3-5
22- ناصيف نصار ، في التربية والسياسة ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط1 ، 2001 ، ص18
23- رجا بهلول، التربية والديمقراطية، سلسلة ركائز الديمقراطية، مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية، 1997، ص91
24- المصدر نفسه ، ص 32
25- منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، اليونيسيف ، الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ، 1989
26- المصدر نفسه
27- رجا بهلول ، مصدر سابق ذكره، ص 24
28- المصدر السابق ذكره، ص24
29- http/www.alhadariya.net/dataarch
30- رجا بهلول ، مصدر سابق ذكره ، ص 37
31- روبرت دال ، مصدر سابق ذكره،ص 505
32- ناصيف نصار ، مصدر سابق ذكره، ص52

قائمة الهوامش

(*) انظر المواد (2،4،5،7،12) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1989 نقلا عن الموقع : http/www.wikipidia.org.wiki